

Distr.: General
16 July 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بما

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٢٢/٢٠

حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٧٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و٢٥٣/٦٦ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، وإلى قرارات مجلس حقوق الإنسان د١-١٦/١ المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، ود١-١٧/١ المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، ود١-١٨/١ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و١/١٩ المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢، و٢٢/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، ود١-١٩/١ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، و٢٠٤٣ (٢٠١٢) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ يدعو إلى التنفيذ العاجل والشامل والفوري دون أي شروط مسبقة لجميع عناصر مقترح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول

* سترد القرارات والمقررات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته العشرين (A/HRC/20/2)، الفصل الأول.

العربية، كوفي عنان، على النحو المرفق بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، وإذ يشير إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة العمل الذي عقد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامتها الإقليمية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يذكر بالبيانات التي أدلت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أمام مجلس الأمن من أنه يُحتمل أن تكون جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت في الجمهورية العربية السورية، وإذ يشير إلى تشجيعها المتكرر لمجلس الأمن على إحالة الموقف إلى المحكمة الجنائية الدولية،

وإذ يشير إلى الإفادة الشفوية بالمستجدات التي قدمتها لجنة التحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية خلال جلسة التحاور التي عقدت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بما يشمل التحقيق الخاص الذي أجرته في أحداث الحولة، وإذ يعرب عن بالغ قلقه لما أفادت به من أن أغلبية كبيرة من الضحايا كانت وفق التقارير من النساء والأطفال الذين قتلوا عمداً في منازلهم،

١- يدين بقوة الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان، وأعمال العنف، والفظائع المتواصلة، والاستهداف العشوائي للمدنيين من قبل السلطات السورية، ويدين أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي يواصل ارتكابها أفراد الميليشيا الخاضعة لسيطرة الحكومة (الشبيحة) بحق الشعب السوري؛

٢- يدين بقوة أيضاً استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء، وقتل المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين واضطهادهم، وحالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وتقييد إمكانية الحصول على العلاج الطبي، والتعذيب وسوء المعاملة، ويدين على وجه الخصوص القتل المستهدف للأطفال، وما يتعرضون له من اعتقال تعسفي واحتجاز وتعذيب وإساءة معاملة، بما في ذلك العنف الجنسي؛

٣- يطالب بأن تفرج السلطات السورية عن كل السجناء المحتجزين تعسفياً وبأن تتيح فوراً إمكانية دخول مراقبي حقوق الإنسان المستقلين إلى كل مرافق الاحتجاز، ولا سيما المرافق التي يزعم حدوث أعمال تعذيب فيها؛

٤- يعرب عن استيائه من الآثار المثيرة للجزع، على الصعيد الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان، الناجمة عن عدم تنفيذ خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ويدعو إلى تنفيذ الأطراف كافة لجميع عناصر الخطة تنفيذاً عاجلاً وشاملاً وفورياً بدون أية شروط مسبقة ووفقاً للترتيب المنصوص عليه في الخطة؛

- ٥ - يكرر نداءه العاجل إلى السلطات السورية بأن تضع حداً على الفور لكل أعمال العنف وجميع انتهاكات حقوق الإنسان، وبأن تضطلع بمسؤوليتها في حماية السكان السوريين؛
- ٦ - يؤكد على ضرورة وقف جميع أعمال العنف بكل أشكاله من جانب جميع الأطراف؛
- ٧ - يطالب بالوقف الفوري لكل الهجمات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، وكذلك بأن تتمكن وسائل الإعلام المستقلة والدولية من العمل في الجمهورية العربية السورية دون قيود أو مضايقات أو تخويف أو أخطار تهدد الحياة؛
- ٨ - يشدد على دعمه لتطلعات شعب الجمهورية العربية السورية إلى مجتمع سلمي ديمقراطي تعددي، لا مكان فيه للطائفية أو التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو أي أساس آخر، ويقوم على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على نحو شامل؛
- ٩ - يحث السلطات السورية على التنفيذ الفوري والتام لخطة الاستجابة الإنسانية المتفق عليها، بطرق من بينها منح المنظمات الإنسانية إمكانية دخول كل مناطق الجمهورية العربية السورية على نحو فوري وآمن وتام ودون عوائق؛
- ١٠ - يدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية كافة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى مواصلة توفير الدعم للاجئين السوريين والبلدان المضيفة؛
- ١١ - يؤكد على أهمية تقديم المسؤولين عن استعمال العنف بشكل منهجي وواسع النطاق ضد الشعب السوري إلى العدالة؛
- ١٢ - يشدد على أهمية التوصية الصادرة عن لجنة التحقيق بأن يحدد الشعب السوري، على أساس مشاورات واسعة النطاق وشاملة للجميع وذات مصداقية، وضمن الإطار المنصوص عليه في القانون الدولي، العملية والآليات اللازمة لتحقيق المصالحة وتقصي الحقائق والمساءلة بشأن ما وقع من انتهاكات جسيمة، وكذلك توفير التعويضات وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا؛
- ١٣ - يؤكد على الأهمية المتواصلة لجهود لجنة التحقيق في إجراء تحقيقات دولية وشفافة ومستقلة دون قيود في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بهدف محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية؛
- ١٤ - يشجع المجتمع الدولي على ضمان عدم الإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الجرائم، مشدداً على أن السلطات السورية لم تحاكم من يزعم ارتكابهم لتلك الجرائم؛

- ١٥- يتطلع إلى تلقي التقرير الكامل للجنة التحقيق، المقرر تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين؛
- ١٦- يدرك أن اللجنة ستحتاج إلى موارد إضافية من أجل الاضطلاع التام بولايتها؛
- ١٧- يطلب إلى السلطات السورية إبداء التعاون التام مع لجنة التحقيق، بوسائل منها منحها إمكانية الدخول الفوري الكامل وغير المقيد إلى جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى الزيارة غير الرسمية للمفوض باولو بنهيرو؛
- ١٨- يقرر إحالة كل ما تقدمه لجنة التحقيق من تقارير وإفادات شفوية بالمستجدات إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية وإلى الأمين العام لاتخاذ الإجراءات الملائمة؛
- ١٩- يذكر بمعايير عضوية مجلس حقوق الإنسان على النحو المبين في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦؛
- ٢٠- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة ٣٣

٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٤١ صوتاً مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأردن، إسبانيا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيطاليا، بلجيكا، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، تايلند، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، رومانيا، السنغال، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، قطر، فيرغيزستان، الكاميرون، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، ليبيا، ماليزيا، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الصين، كوبا

المتنعون عن التصويت:

أوغندا، الفلبين، الهند.]